الأمم المتحدة

E/CN.17/2006/4/Add.5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 February 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الرابعة عشرة
١-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقرير عن اجتماع التنفيذ الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ**

أولا - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لاجتماع التنفيذ الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

١ - استعرض اجتماع التنفيذ الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حالة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والشراكات الرامية إلى مواصلة تطبيق خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢ - وأعرب الاجتماع عن تقديره للنقاش الذي أجراه الفريق المؤلف من ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين، واتسم بالتفاعل وتناول موضوع الاجتماع فيما يتعلق بكيفية مواصلة النمو الاقتصادي للحد من الفقر دون المساس بالاستدامة البيئية. ونظر الاجتماع في النقاط الرئيسية التي ناقشتها الحلقة.

* E/CN.17/2006/1.

** نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، والمركز الإقليمي في بانكوك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمكتب الإقليمي في بانكوك التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

170206 170206 06-23239 (A)

٣ - وأقر الاجتماع رسالة، ترد في مرفق لهذا التقرير، موجهة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وطلب إلى الأمانة إحالتها إلى اللجنة.

٤ - وكان معروضا على الاجتماع وثيقة معنونة ''استعراض حالة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: منظور من آسيا والمحيط الهادئ''. وذكر في الاجتماع أن بالإمكان تقديم هذا الاستعراض إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة كمذكرة من الأمانة.

أولا - تنظيم الاجتماع

ألف - الافتتاح والمدة والتنظيم

٥ - عُقد اجتماع التنفيذ الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بالتعاون مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والمركز الإقليمي في بانكوك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمكتب الإقليمي في بانكوك التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وكان الهدف من الاجتماع إعداد إسهامات من منظور من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعرضها على الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وتتناول تلك الإسهامات مجموعة مؤتلفة من المجالات هي: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

٦ - وفي الكلمة الترحيبية التي ألقاها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أشار إلى إنجازات منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، الذي قطعت فيه شوطا كبيرا، والتحديات التي تعيق النمو الاقتصادي المستدام بيئيا. وأشار أيضا إلى أهمية الاجتماع ومغزاه بالنسبة لتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في المنطقة وتطبيقها في المجالات المذكورة آنفا. وأعرب الأمين التنفيذي عن ثقته بأن الاجتماع سيسهم إلى حد بعيد، بفضل الجهود المتضافرة للوفود والجهات المشتركة في تنظيمه، في الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة وسيُبرز التزام منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتأدية دور أساسي في مجال الإسهام في التنمية المستدامة.

٧ - وفي البيان الاستهلالي لمديرة شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، أعربت المديرة عن دعمها لاجتماعات التنفيذ

الإقليمي باعتبارها عنصرا أساسيا من شأنه أن يُثري عمل لجنة التنمية المستدامة ومناقشاتها عن طريق نقل المنظورات الإقليمية إلى منتدى عالمي. وأقرت بحالات التباين في سرعة النمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبالأثر الكبير لذلك النمو من حيث إسهامه في تحقيق التنمية المستدامة. وأعربت عن أملها في أن يكون الاجتماع مثمرا وناجحا واقترحت أن تكون الأسئلة مركزة من أجل تحفيز المناقشة.

٨ - ولاحظ جواد أمين منصور مع التقدير، بصفته نائب الرئيس وممثل المنطقة في مكتب لجنة التنمية المستدامة للدورة الرابعة عشرة، أن الاجتماع سيُؤتي إسهامات كبيرة في المداولات القادمة للجنة التنمية المستدامة. وأبرز أهمية الطاقة بالنسبة للتنمية المستدامة وأوجه الترابط الموجود بين الطاقة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ. وأكد بوجه خاص على الحاجة إلى تقييم وسائل التنفيذ المتصل بمسائل شاملة لقطاعات متعددة من قبيل نقل التكنولوجيا، والنهوض بالموارد البشرية، وبناء القدرات والهياكلِ الأساسية الضرورية، والتعاون الإقليمي والدولي، وتعبئة الموارد والدعم المالي، وتبادل المعلومات والآراء بشأن أفضل الممارسات.

٩ - ورحب كييتي ليمسكول، نائب وزير في حكومة تايلند، في كلمته الاستهلالية بالمشاركين. وأشار إلى أن الفقر ما زال سائدا في المنطقة وأعرب عن أمله في أن يفضي الاجتماع إلى تحديد العقبات والتحديات التي تواجه تطور صناعة الطاقة، وهو ما من شأنه أن يسهم في الحد من الفقر مع كفالة تحسين الاستدامة البيئية، وتخفيف تلوث الهواء، ومعالجة مشاكل تغير المناخ. وأشار كذلك إلى أن الاجتماع ينبغي أن يُفهم على أنه منتدى لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل الإسراع بتطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ في المنطقة. وقدم وصفا لبعض المبادرات الهامة التي اتخذتها حكومة تايلند لدى تناول موضوع التنمية المستدامة، بما في ذلك تطوير وقود إحيائي وتشجيع استعماله ووضع استراتيجية ترمي إلى خفض نسبة معدل نمو استهلاك الطاقة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من مستواه الحالي الذي يعادل ١,٤ : ١ إلى نسبة تعادل ١:١ بحلول عام ٢٠٠٧. وأشار نائب الوزير كذلك إلى أن تايلند تخطط لزيادة نسبة اعتمادها على الطاقة المتجددة من ٠,٥ في المائة من حجم الطاقة الأولية المستخدمة لأغراض تجارية إلى ٨ في المائة بحلول عام ٢٠١١. وعلاوة على اعتماد التكنولوجيات النظيفة، ستعزز تايلند مبدأ ''المُلَوِّث يدفع''، واعتماد مجموعة المواصفات ISO 14000 وستشجع مشاركة الجمهور في التصدي لمسائل تغير المناخ. وأشار كذلك إلى أن حكومة تايلند تعتزم استضافة المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاجتماع الثالث للأطراف في بروتوكول كيوتو.

باء – الحضور

١٠ – حضر الاجتماع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والدول الأعضاء المنتسبة، وهي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وتايلند، وتركمانستان، وتونغا، وجزر كوك، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجورجيا، وسري لانكا، والصين، والفلبين، وفيجي، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، ومكاو (المنطقة الإدارية الخاصة)، ومنغوليا، ونيبال، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

١١ – وشارك ممثلا النمسا والاتحاد الأوروبي كمراقبَيْن.

١٢ – وحضر ممثلون عن هيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٣ – كما حضر ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والكيانات الأخرى التالية: المعهد الآسيوي للتكنولوجيا، والمؤسسة البنغالية للخزف الرفيع، والمركز المعني ببناء بيئة مستدامة، ومركز تطوير الموارد البيئية في مجال الطاقة، والمركز الصيني لإصدار الشهادات القياسية، وشركة الاستشارات البيئية في مجال الطاقة، ورابطة إدارة الطاقة في الفلبين، واتحاد غرف التجارة والصناعة في سري لانكا، ومنتدى الشعوب الإندونيسية، ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، وجماعة الاعتماد على الذات في بنغلاديش، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والمركز الياباني السريلانكي للتطوير الصناعي، والمعهد الكوري لاقتصادات الطاقة، ومصنع إيريل للإسمنت بمنغوليا، والمركز الوطني للإنتاج الأنظف (الهند)، والمعهد الوطني للتخطيط والتوقعات في المجال الزراعي (فييت نام)، والمجلس الوطني للإنتاجية (الهند)، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومعهد التجارة والاقتصاد من أجل السكان (إندونيسيا)، ومؤسسة PT. Semen Padang، وبرنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، ومنتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام، وشركة آسيا لصناعة الصلب، ومعهد سياسات التنمية المستدامة، ومعهد الطاقة والموارد، وشبكة العالم الثالث، والمركز الوطني للإنتاج الأنظف في فييت نام، والمؤسسة الفييتنامية للورق، والمجموعة الرئيسية الخاصة بالنساء، ومنظمة ياياسان بيلانغي لإندونيسيا.

جيم – انتخاب أعضاء المكتب

١٤ – جرى في الاجتماع انتخاب أعضاء المكتب، وهم كما يلي: الرئيس: ليانا براتازيدا، مساعدة وزير الشؤون البيئية العالمية والتعاون الدولي، وزارة البيئة (إندونيسيا)؛ نواب الرئيس: مونثيب سريراتانا تابوكانون، نائبة الأمين الدائم، وزارة الموارد الطبيعية والبيئة (تايلند)؛ وجيامباتي باثماراجا هتيباراشي، أمين وزارة التنمية الصناعية (سري لانكا)؛ وديلو فاتاي ساماني، مدير الشؤون البيئية (تونغا)؛ وزامايرا توهتوهودجافا، مستشارة في إدارة المنظمات الدولية، وزارة الخارجية (قيرغيزستان)؛ وزو هواكينغ، محاضر باحث ومدير معهد الأبحاث في مجال الطاقة، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (الصين)؛ والمقرر: جيرالد لبو مورفل، الأمين المساعد، فرع مستقبل الطاقة بإدارة البيئة والتراث (أستراليا).

دال – جدول الأعمال

١٥ – أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت (ESD/RIMAP/2006/L.1)، ونصه كما يلي:

١ – افتتاح الاجتماع.

٢ – انتخاب أعضاء المكتب.

٣ – إقرار جدول الأعمال.

٤ – استعراض حالة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: منظور منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥ – الشراكات الرامية إلى مواصلة تطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٦ – رسالة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٧ – مسائل أخرى.

٨ – اعتماد تقرير اللجنة.

هاء – شكر

١٦ – لاحظ الاجتماع مع التقدير جهود التعاون التي بذلتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل تنظيم الاجتماع، ولاسيما فيما يتعلق بإعداد المعلومات ووثائق المعلومات الأساسية والرسالة. وأعرب الاجتماع أيضا عن تقديره لدور كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة، وشبكة 'انرجبا' الدولية المعنية بالمسائل الجنسانية والطاقة المستدامة، في تعبئة الموارد المالية لتمكين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مسؤولو الحكومات والمجموعات الرئيسية، من المشاركة في الاجتماع.

واو – اعتماد تقرير اللجنة.

١٧ – أقر الاجتماع هذا التقرير في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

مرفق التقرير عن اجتماع التنفيذ الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة

١ - نحن المشاركين في اجتماع التنفيذ الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، قد اجتمعنا لأجل استعراض التقدم الحاصل ولتحديد التحديات والفرص الرئيسية من أجل مواصلة إعمال خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، خطة تنفيذ جوهانسبرغ، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، في المجالات التالية: (أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ (ب) التنمية الصناعية؛ (ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛ و (د) تغير المناخ. وفي هذه الرسالة نوجه اهتمام لجنة التنمية المستدامة إلى النقاط التالية باعتبارها سمات فريدة، لتنظر فيها لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونتعهد بأن نستفيد من جميع الفرص الناشئة في المنطقة، مع توفير القيادة والشراكة على النحو الملائم، وأن نبذل ما ينبغي بذله لتعزيز برنامج التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، ولتوضيح رسائل تعد فريدة ومهمة لمواصلة جهودنا.

ألف - تحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

٢ - يتيح حجم وتنوع خصائص وظروف بلدان آسيا والمحيط الهادئ مركزا للمنطقة يؤهلها للقيام بدور رئيسي في مجال التنمية المستدامة العالمية. ومع تفاوت الظروف الوطنية تتفاوت الأولويات والأهداف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتخلق هذه العوامل تحديات محددة تجابه التعاون.

٣ - ويعد تحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ أساسيا من أجل تحقيق التنمية العالمية. وفي الوقت الراهن لا تتكامل على نحو ملائم العوامل الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والتدهور البيئي مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. ولا تحظى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، التي تشدد على المنظور الطويل الأجل مع التسليم بالصلات بالتنمية الاجتماعية والعدل، بالاهتمام الكافي من جانب القادة على الصعيد السياسي وصعيد الأعمال التجارية، وصعيد المجتمع المحلي.

٤ - ولقد حققت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدما ملحوظا تجاه التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتزايد النظر في النهج الاستراتيجية للتنمية المستدامة على الصعيد

القطري، مع التركيز على التوصل إلى توازن صحيح بين النمو الاقتصادي من أجل الحد من الفقر، وبين الاستدامة البيئية.

٥ - وبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، لم تتكامل حتى الآن ممارسة الاقتصاد الكلي في كثير من الحالات أو تتيح أولوية كافية لشواغل الاستدامة البيئية. ولقد جرى تقييم ١٥ بلدا فقط في المنطقة باعتبارها من ''المنجزين المبكرين'' أو أنها ''تسير على الدرب'' من حيث إعداد استراتيجيات إنمائية مستدامة على الصعيد الوطني، لتعزيز تكامل مبادئ التنمية المستدامة مع السياسات والبرامج الوطنية.

٦ - وتشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ أسرع نمو اقتصادي في العالم. ويتزامن النمو الاقتصادي القوي مع الضغط المتزايد على القدرة المحدودة على التحمل في المنطقة، والتي تتجلى في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وارتفاع مستويات التلوث التي تسفر عن أخطار تهدد الصحة البشرية وزيادة الضغط الناجم عن تدخل الإنسان في النظم المناخية.

٧ - ويمثل النمط الحالي للنمو الاقتصادي تحديات للتنمية المستدامة المعززة كما يشكل تهديدات رئيسية للاستدامة البيئية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولن تتمكن المنطقة من مواصلة نموها الاقتصادي دون تحسين الكفاءة الإيكولوجية والعدل الاجتماعي لأنماط التنمية فيها.

٨ - ولا يزال يوجد في المنطقة ٦٧٠ مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يوميا.

٩ - وينبغي تغيير أنماط النمو الاقتصادي المستدامة بيئيا في الوقت الذي يتجاوز فيه الطلب على السلع والخدمات من النظم الإيكولوجية وقدرة التحمل الإيكولوجية، أو قلب مسار تلك الأنماط، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - ويعد القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان فرادى وجماعات، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في التوصل إلى سبل لمواصلة النمو اللازم لتحقيق العدل الاجتماعي والحد من الفقر دون إخلال بالاستدامة البيئية.

١١ - وتؤدي منظورات التخطيط والنظم السياسية الحالية التي تكافئ المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل إلى إهمال الأهداف الإنمائية المستدامة القصيرة والطويلة الأجل. وحتى عندما يتم إدخال سياسات تشجع الاستدامة البيئية، كثيرا ما يفتقر ذلك إلى القدرة المؤسسية والمالية والبشرية على إعداد ورصد وتنفيذ السياسات.

١٢ - وتعد الإرادة السياسية القوية والقدرات المعززة داخل الحكومات فضلا عن المجتمع المدني والفئات المجتمعية ضرورية لتنفيذ السياسات المتسمة بالفعالية والكفاءة، التي تدعم التنمية المستدامة من أجل التنفيذ العاجل لخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

١٣ - وفي المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٥، أعلنت بلدان آسيا والمحيط الهادئ التزامها من جديد بتعزيز التنمية المستدامة، ووافقت على التحرك صوب نهج النمو الاقتصادي المستدام بيئيا (النمو الأخضر) وذلك بتحسين الكفاءة الإيكولوجية لأنماط التنمية الاقتصادية فيها، وبتهيئة الترابط بين البيئة والاقتصاد. فيجب تقديم البيئة باعتبارها فرصة للنمو الاقتصادي. ومن شأن التحول إلى نموذج من شأنه أن يحفز الاستثمارات في الأسواق لصالح السلع والخدمات المستدامة بيئيا، أن يوفر الفرص التجارية والوظائف لإحداث الترابط بين الكفاءة الإيكولوجية والأرباح التجارية. ومن شأن هذا التحول في النموذج أن يحل محل المفهوم السائد عن البيئة والاقتصاد باعتبارهما ''عملية لا تجدي نفعا''، مقترنا بدورة مفيدة من شأنها مكافأة الممارسات ذات الكفاءة الإيكولوجية، ومن ثم توفر حوافز وفرصا اقتصادية للنمو الاقتصادي المستدام بيئيا بصورة مستمرة من أجل دعم القضاء على الفقر.

باء - القضايا التي تربط تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ

١٤ - ولئن كان النمو الصناعي والطاقة يسهمان بصورة كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنهما يسهمان أيضا في التحديات البيئية التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الآثار غير المواتية على المناخ ونوعية الهواء.

١٥ - وتسيطر الصناعة المتسمة بكثافة استعمال الموارد الطبيعية والطاقة والمنتجة للتلوث، على الصناعات التحويلية والإنتاج في كثير من أجزاء المنطقة، وترتبط التنمية الصناعية بصورة وثيقة بزيادة استهلاك الطاقة، وبتلوث الهواء، وبالتغير البيئي العالمي. وتتجلى تلك الصلات بطرق عديدة، بما في ذلك في المكونات الصناعية لإنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة والمياه، وفي انبعاثات غازات الدفيئة، وثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد الأزوت، الناجمة عن النشاط الصناعي واحتراق أنواع الوقود الأحفوري؛ وتولد الملوثات والنفايات الأخرى والتخلص منها في البيئة الطبيعية.

١٦ - وتهدد الأنماط الحالية للنمو الاقتصادي بالفعل بإحداث ضرر بيئي لا رجعة فيه. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه المنطقة في العثور على سبل لضمان ألاّ تشكِّل التنمية الصناعية واستهلاك الطاقة والإنتاج، تهديدا للاستدامة البيئية والعدل الاجتماعي. ويمكن

التصدي لهذه التحديات بتحسين الكفاءة الإيكولوجية لقطاعي الصناعة والطاقة، مما يعزز الاستدامة البيئية.

١٧ - وثمة اعتراف متزايد بما يتهدد الرخاء مستقبلا من جراء الآثار السلبية والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، وتلوث الهواء والأشكال الأخرى للتدهور البيئي. وقد ظهرت أدلة علمية فضلا عن الضغوط الجماهيرية والسياسية التي تجعل من اتجاه التنمية لقطاعي الصناعة والطاقة متفقا مع التكنولوجيات السليمة بيئيا الملائمة والمتاحة.

١٨ - وثمة حاجة إلى إعادة فحص وتقييم التغير الهيكلي المزمع أو الجاري في مجالي الطاقة والصناعة من منظور التنمية المستدامة. ومن بين هذه التحديات استبدال حصص رأس المال بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، رهنا بتوافر الموارد.

١٩ - ويقع على جميع أصحاب المصلحة التزام بتقييم مساهمتهم في هذه المخاطر والمشاركة في التحوُّل إلى نظام صناعي أكثر استدامة.

جيم - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

٢٠ - تعد خدمات الطاقة جوهرية وأساسية لدعم النمو الاقتصادي من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان ذات الاقتصادات الهشة، من قبيل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢١ - ويكمن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة في التوصل إلى سبل لمواصلة تقديم خدمات الطاقة المنصفة وتوسيع نطاق الحصول عليها، لدعم النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر دون مساس بالرفاه والاستدامة البيئية في المدى البعيد.

٢٢ - ولكل من أمن الطاقة وكفاءتها وحفظها دور حيوي في الاستراتيجيات الطويلة الأجل المتعلقة بالطاقة. ويلزم توفير دعم قوي للسياسات العامة، فضلا عن تعزيز القدرة لزيادة تعزيز كفاءة الطاقة، ولتمكين القطاع الخاص من اقتناص الفرص لتحسين الكفاءة الإيكولوجية. ومع ارتفاع أسعار النفط ومن أجل التقليل من الاعتماد على موارد الطاقة المستوردة، ثمة فرصة أكبر لاستكشاف مزايا كفاءة الطاقة، وموارد الطاقة البديلة، وتكنولوجيات الانبعاث الخفيفة.

٢٣ - ولم يصادف التوفيق تنويع مصادر الطاقة فيما يتعلق بالسياسات العامة والممارسات في كثير من أنحاء آسيا والمحيط الهادئ. فلا يزال كثير من البلدان المنتجة والمصدِّرة للنفط، يعتمد على النفط باعتباره مصدرا رئيسيا للدخل ومصدرا رئيسيا للطاقة من أجل

الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال كثير من البلدان المستوردة للنفط يعتمد على النفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة.

٢٤ - وتحتاج المنطقة إلى مواصلة تعزيز استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار اقتصاديا، فضلا عن الموارد المتجددة، التي تزخر بها المنطقة، مع التركيز على توفير الموارد، وتوليد نفايات أقل وتدويرها. وسيتطلب إعداد تكنولوجيات الانبعاثات الخفيفة وتقبلها، ابتكارات من جانب الصناعة ودعما من جانب الحكومات.

٢٥ - ولا يزال الحصول بصورة غير كافية على التمويل والتكنولوجيات يمثل قيدا رئيسيا على التقدم السريع في هذا الاتجاه، ولا يشجع كثير من السياسات والتنظيمات في المنطقة حفظ الطاقة أو كفاءتها ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى سياسات تسعير الطاقة والإعانات المقدمة لبعض أشكال الطاقة.

٢٦ - ولقد تدهور أمن الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في الوقت الذي أدى فيه النمو الاقتصادي السريع إلى زيادة الطلب على الطاقة، ليسفر بذلك عن زيادة الواردات الصافية إلى المنطقة، من موارد الشرق الأوسط بصورة رئيسية. وبصورة متزايدة تتطلع البلدان التي لم تحظ بما يكفي من احتياطات الوقود الأحفوري، إلى خفض اعتمادها على الواردات.

دال - التنمية الصناعية

٢٧ - تحظى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بطائفة واسعة من الخبرات المتعلقة بتعزيز النمو في قطاع الصناعة. وقد أحرزت التنمية الصناعية تقدما في مجالات أتيحت فيها مرافق الطاقة والعمالة المدربة، والنقل الحديث، والمواد الخام. ومن ناحية ثانية، لا تزال الفجوة بين البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل آخذة في الاتساع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما يشير إلى تزايد التفاوت الصناعي فيما بين اقتصادات المنطقة. ولقد تباطأت جهود التنمية الصناعية المستدامة، وفي بعض الحالات، توقفت، من جراء الأزمات المالية والكوارث البيئية والطبيعية.

٢٨ - ولقد أحدث النمو الصناعي ضغوطا كبيرة على البيئة، بما يعكس أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة للنموذج الحالي للتنمية. ومن ثم يؤكد الحاجة لاتخاذ إجراء عاجل لتعزيز أنماط النمو المستدام بيئيا في المنطقة.

٢٩ - وعند تعزيز الكفاءة الإيكولوجية، يلزم تطوير أسواق السلع والخدمات البيئية، وهذه عملية يستطيع القطاع الصناعي أن يستجيب لها. وتحتاج تلك الأسواق إلى دعم من حيث

السياسات والأنظمة والبحث والتطوير، والتنمية التكنولوجية والاستثمار. وينبغي دعم تلك الفرص التجارية الناشئة مما يضمن النمو الاقتصادي لأغراض التنمية المستدامة.

٣٠ - وما برح تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عنصرا أساسيا في السياسات الاقتصادية، من حيث أنه يرمي إلى زيادة التنافس. ومع التسليم في حالات كثيرة بأن الآثار المحتملة لتلك المؤسسات على البيئة تؤدي إلى تدهورها، لا تكفي التدابير الحالية للمساعدة على تعزيز ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا فيما بين تلك المؤسسات.

٣١ - وللتنمية الصناعية آثار معينة لا يمكن إنكارها على فرص العمل، والأوضاع الاجتماعية، والمجتمعات المحلية والأسر.

هاء - تلوث الهواء/الغلاف الجوي

٣٢ - تمثل السمات الجغرافية والمناخية والاجتماعية - الاقتصادية المختلفة الممثلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ شواغل وتحديات وفرصاً مختلفة من حيث المسائل المتصلة بنوعية الهواء والغلاف الجوي. وبصرف النظر عن هذا التنوع، فإن لدى معظم دول المنطقة مسائل محل اهتمام مشترك.

٣٣ - ويعد تلوث الهواء من المظاهر الواضحة لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة لنموذج التنمية الحالي، التي يمكن تحسينها من خلال اتخاذ إجراءات موحدة تجاه الطاقة المستدامة والتنمية الصناعية.

٣٤ - ويعد تدهور نوعية الهواء الداخلي والحضري، والتلوث العابر للحدود، بما في ذلك الترسب الحمضي والضباب، والعواصف الترابية والرملية، وغازات الدفيئة، المسائل المناخية الرئيسية في المنطقة، وتُحدث آثاراً صحية ضارة.

٣٥ - وفي البلدان النامية بالمنطقة، يُعد استخدام الفحم ووقود الكتلة الأحيائية للطهي والتدفئة مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء الداخلي وسبباً هاماً في حدوث مخاطر صحية، لا سيما لدى النساء والأطفال في المجتمعات الأكثر فقراً.

٣٦ - ويتزايد تلوث الهواء الخارجي، لا سيما في المناطق الحضرية، بسبب سرعة التحضر ومرور المركبات المتزايد والنمو الصناعي وزيادة استهلاك الطاقة. وتقع في آسيا ١٢ من أصل ١٥ مدينة في العالم لديها أعلى معدلات من الجسيمات الدقيقة.

٣٧ - وتعد الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة لنوعية الهواء والآليات المؤسسية والهياكل الأساسية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات في مرحلة الإعداد، وهي في الأغلب أضعف بكثير من أن تُحدث تقدماً ملحوظاً.

٣٨ - وثمة حاجة إلى تعزيز المبادرات الحكومية الدولية الموجودة وتوسيع نطاقها من أجل مواجهة المسائل التي تبعث على القلق، من قبيل تلوث الهواء الداخلي، والترسب الحمضي، والأوزون على سطح الأرض، وانبعاث الزئبق، وتعزيز التكنولوجيات والتنمية النظيفة، وذلك بالإضافة إلى التجارة في موارد وتكنولوجيات الطاقة المستدامة.

واو - تغير المناخ

٣٩ - تدل الخصائص الجغرافية والمناخية والديمغرافية المتنوعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ على أن آثار تغير المناخ وطابع التدابير المضادة وفرص اتخاذها تختلف عبر المناطق دون الإقليمية والبلدان، بل وداخل البلدان. ويدمر تغير المناخ والجفاف ثقافات وتراثا دام لقرون عديدة.

٤٠ - وتشعر معظم البلدان بالفعل بالضغوط الناتجة عن المناخ والحوادث المرتبطة بالمناخ والظواهر التي يمكن أن تتفاقم من جراء حدوث تغير مناخي في المستقبل، وذلك عن طريق الأحوال الجوية القاسية والكوارث الطبيعية في المنطقة. وتعتبر عمليات التكيف في النظم الإيكولوجية الزراعية والحرجية والأرضية من بين التدابير ذات الأولوية العالية بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، بينما تعد عمليات التكيف في الموارد المائية والمناطق الساحلية، بما فيها ارتفاع مستوى البحر، على رأس قائمة أولويات بلدان أخرى مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤١ - ويعد عدم إدماج مسائل تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية شاغلاً رئيسياً، كما تتطلب تدابير التخفيف والتكيف اهتماماً إضافياً من ناحية السياسات.

٤٢ - وثمة حاجة لتحسين الوعي لدى صناع السياسات بأهمية إدماج شواغل تغير المناخ في السياسات والخطط الاجتماعية والاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة للإقرار بأهمية التوعية بالترويج للبيئة بوصفها سوقاً ناشئة وفرصة تجارية لا عبئاً. ومع تزايد أسعار النفط، ستصبح إجراءات مواجهة التغيرات المناخية متوافقة مع التنمية الاقتصادية.

٤٣ - وللبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومنها التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، دور تقوم به في تخفيض الانبعاثات، بما في ذلك من خلال آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومجموعة من نهج الشراكة.

زاي – فرص تعزيز جدول أعمال التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٤ – تنشأ فرص لتعزيز التحول إلى التنمية المستدامة مع تعلم دروس قيمة، وتدل على توافق أهداف النمو الاقتصادي وحماية البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهناك عدد من المبادرات الناجحة والممارسات الجيدة على الصُعُد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، توضح التقدم المحرز وتشير إلى فرص تنفيذ المزيد من خلال الحوارات المتعلقة بالسياسات، وتكرار تطبيق أفضل الممارسات، والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٤٥ – ويتطلب التحول باتجاه التنمية المستدامة تغيراً جذرياً في النهج، حيث توجه الأولويات والاهتمام والموارد لدعم التطورات في الطاقة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية بالمنطقة. وتُشَجَع المنطقة على ملاحظة أن بعض البلدان بدأت هذا التغير الجذري في النهج على نحو ما تعكسه السياسات العامة، ومن بينها سياسة اليابان في التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وأنصار إعادة تدوير الموارد بجمهورية كوريا، وأنصار التوفير في الموارد بالصين. وستساهم جهود تكرار وتعزيز هذا التغير الجذري في النهج على بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

حاء – المسائل دون الإقليمية

١ – وسط وشمال – شرق آسيا

٤٦ – تشمل المسائل التي تمثل تحدياً لمنطقة وسط وشمال – شرق آسيا التعاون من أجل التمكين من بناء القدرات؛ وحفظ الطاقة؛ والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا؛ ونقل واستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والتنويع في مزيج مصادر الطاقة. وللتنمية الصناعية في المنطقة دون الإقليمية العديد من الآثار الاجتماعية والبيئية، ويظل من بين التحديات إدراج البحث والتطوير في التنمية الصناعية من أجل تغيير مسار التصنيع والإنتاج دعماً للكفاءة الإيكولوجية. ويركز أثر تلوث الهواء على الصحة الناتج عن الصناعة واستخدام الطاقة داخل البلدان وفيما بينها، على المسائل المتعلقة بالصحة وتلوث الهواء عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً للاستخدام المتزايد للنقل إلى المنطقة دون الإقليمية، فإن الصلات ما بين النقل وتلوث الهواء، وتغير المناخ، واستخدام الطاقة والصناعة تعد تحديات خطيرة. وقد كان بناء القدرات للمهارات المتعلقة بكل تلك المسائل عسيرا.

٤٧ - وتعد الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية آليات هامة للتعامل مع تغير المناخ. فمبادرات التعاون دون الإقليمي مثل خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالبيئة في آسيا الوسطى للتعامل مع المسائل البيئية، بما في ذلك المسائل المشتركة والعابرة للحدود، هي على قدر كبير من الأهمية لحل المشاكل المعقدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٨ - تعد مسائل الطاقة وتغير المناخ ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. فالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تواجه بعض التحديات الفريدة بسبب العدد الكبير من الجزر الصغيرة المنتشرة على امتداد محيط شاسع. ويفرض ذلك مشاكل ضخمة في وجه حصول المجتمعات الريفية فعلياً على طاقة معقولة التكلفة وموثوقة، وتتفاقم هذه المشاكل لأن لدى هذه البلدان هياكل أساسية سيئة في مجالي الاتصالات والنقل، ومؤسسات ضعيفة، وبيانات وموارد بشرية ومالية محدودة. وتعتمد المنطقة دون الإقليمية غالباً على الوقود الأحفوري المستورد، مما يجعلها عرضة بشكل خاص لاختلالات في الإمداد بسبب سوء الهياكل الأساسية وسيطرة الاحتكار، فضلاً عن تقلب ظروف السوق الدولية. وتعد محدودية الحصول على مصادر معقولة التكلفة للطاقة قيداً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاه، يجب مواجهته بصفة عاجلة إن كان لا بد للبلدان أن تحقق أهدافها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتتعرض البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ أيضا لدرجة عالية من المخاطر من آثار تغير تواتر أو شدة الأحوال الجوية القاسية، أو ظواهر تقلب المناخ، أو من خلال تسارع ارتفاع منسوب سطح البحر. ويعد تقليل المخاطر المرتبطة بآثار الأحوال الجوية القاسية وتقلب المناخ تحدياً أساسياً للتنمية تواجهه تلك البلدان والأقاليم. ويجب مواجهة ذلك بصفة عاجلة من أجل تحقيق المرونة وتحسين أسباب المعيشة والرفاه الاقتصادي والصحة، مع صيانة التنوع البيولوجي والاستنباتات الفريدة بالمحيط الهادئ.

٤٩ - وتسليماً من قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بهذه الحواجز والقيود والتحديات أمام التنمية الاقتصادية المستدامة، قاموا بوضع واعتماد العديد من السياسات والأطر الإقليمية مثل سياسات الطاقة وخطة العمل الاستراتيجية في جزر المحيط الهادئ، وإطار عمل جزر المحيط الهادئ المعني بتغير المناخ وتقلبية المناخ وارتفاع مستوى البحر، وإطار العمل المعني بالحد من أخطار الكوارث وإدارة الكوارث. والتحدي التالي هو تنفيذ هذه السياسات والأُطُر الإقليمية على الصعيد الوطني في إطار خطة المحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، التي اعتمدها القادة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وثمة حاجة لتبسيط العمليات المتعلقة

بشركاء التنمية والإقرار بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ في إطار مرفق البيئة العالمية وبموجب صوك دولية أخرى، إلى جانب اعتماد استراتيجيات أساسية أخرى جرى التركيز عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لمساعدة البلدان والأقاليم الجزرية بالمحيط الهادئ على تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والتزاماتها بموجب الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب الإقرار صراحة بهذه الاحتياجات بوصفها تتطلب معالجة خاصة ونُهُجا فريدة.

٣ - جنوب شرق آسيا وجنوبها

٥٠ - تعد التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر في مقدمة المسائل فيما يتصل بهذه المنطقة والمناطق دون الإقليمية؛ وهما تتطلبان استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة، مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشمل مشاركة القطاع الخاص. ويؤثر ارتفاع تكلفة إنتاج الطاقة سلباً على التنمية الصناعية. ولا تتساوى حالياً تنمية جميع أشكال الطاقة، بما فيها الطاقة النووية. وتعد تكلفة الطاقة المتجددة عالية، وهناك إمكانيات كبيرة في مجال تطوير مصادر للطاقة تؤدي إلى انبعاث أقل للكربون. وتفرض التكنولوجيا والتمويل حواجز كبيرة بسبب عدم توافر التكنولوجيات التي تؤدي إلى انبعاث أقل شدة لغازات الدفيئة في المجال العام للبلدان النامية، وهي غير قادرة على المنافسة مع التكنولوجيات التقليدية من حيث الجدوى المالية.

٥١ - ولا يعمل القطاع الخاص والوكالات الدولية بشكل ملائم على استكمال وإتمام جهود الحكومة لزيادة الوعي. ويعد التعاون ونقل التكنولوجيا على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي ضعيفاً، ولا سيما فيما بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وتتضمن التحديات الأخرى التي تواجهها المناطق دون الإقليمية النمو غير المتكافئ وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وضعف الحكم. وتعد المناطق دون الإقليمية عرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، وتنقصها مشروعات التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو بسبب العديد من العوامل مثل ارتفاع تكاليف المعاملات، والإجراءات المعقدة وشبكات البحث والتطوير التي لم تتطور كما ينبغي لها. ولا يعد اشتراك أصحاب المصلحة المتعددين قوياً على الصُعُد القطرية ودون الإقليمية والإقليمية، وكذلك فيما بين المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

٤ - المجموعات الرئيسية

٥٢ - تعد مشاركة أصحاب المصلحة بشكل أكبر في صياغة السياسات ووضع المشروعات والبرامج وكذلك التنفيذ الفعلي خطوات تزيد من الملكية وتكفل الاستدامة والتنفيذ الفعال على الأرض. ويتعين أن تواصل المنظمات الحكومية الدولية والحكومات ضمان وجود تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لدعم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، واعتماد آليات تعكس مصالح جميع الأطراف المتأثرة.

٥٣ - وتعد الشراكات والمبادرات البناءة الأخرى هامة في التحول إلى التنمية المستدامة، وتواصل المجموعات الرئيسية دعمها وفقاً لما يقتضيه الحال. وتعزز هذه الشراكات الحكم السليم، لكن يتعين على جميع أصحاب المصلحة الالتزام بمبادئ بالي التوجيهية المتعلقة بالشراكات من النوع الثاني وتنفيذها، واعتماد معايير متفق عليها بشكل متبادل عندما تتعلق بالمجموعات المواضيعية محل النظر.

طاء - وسائل التنفيذ لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٤ - يعكس التنوع في التنمية الاقتصادية والسمات الأخرى للمنطقة نُهُجاً ومستويات إنجاز مختلفة في مجال تحقيق التنمية المستدامة. إلا أنه لدى البلدان النامية بوجه عام، لا تزال السياسات والاستراتيجيات تبدو ضعيفة في تنمية التلاحم والروابط بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

٥٥ - وثمة نقص في السياسات المتماسكة والمنسقة بسبب ضعف الروابط فيما بين السياسات بالنسبة للمجالات الأربعة السابق ذكرها وهي: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ.

٥٦ - ويرتبط عدد من العوامل الهامة بوضع سياسات فعالة، منها الحكم القوي؛ والتمويل وإيجاد مناخ الاستثمار الصحيح؛ وتنمية المهارات وبناء القدرات؛ وبحوث التكنولوجيا؛ والتطوير والنقل؛ والمعلومات السليمة لصناع السياسات؛ وفصل المقايضة ما بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي.

٥٧ - ويعد توفير بيئة مواتية في شكل التزامات، وأُطُر مؤسسية وقانونية شفافة، وتعاون مؤسسي، وهياكل أساسية، واستثمارات، وأدوات اقتصادية، وتقاسم للتكنولوجيا والمعلومات، وتمويل يسهل الحصول عليه، من العوامل الهامة في عملية التكرار الأوسع نطاقاً للممارسات الجيدة داخل بلدان المنطقة وفيما بينها.

٥٨ - وتعاني العديد من البلدان النامية من نقص في الموارد البشرية المطلوبة لدخول طريق التنمية المستدامة. فيتعين تعزيز القدرات ولاسيما على الصعيد المجتمعي، من أجل تيسير استقدام التكنولوجيات الملائمة التي تراعي المعرفة والممارسات والهياكل المحلية دعما للتنمية المستدامة.

٥٩ - وسيوفر تغيير كيفية حساب تكاليف وفوائد الاستثمارات على المدى الطويل فرصة لإيجاد مناخ من المنافسة العادلة أمام الخيارات المستدامة دعماً للتحول نحو نمو اقتصادي مستدام بيئياً. ويمكن مواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية ومؤسسات التمويل لتنفيذ الالتزامات، من خلال المبادرات الحكومية الدولية المنسّقة.

٦٠ - إن المنطقة عُرضة لكوارث طبيعية، ولكن تنقصها القدرة على التخفيف بصورة فعالة من الآثار الناجمة عن هذه الكوارث، بما في ذلك الآثار المرتبطة بالتغير المحتمل في المناخ، والضباب، والسحب البُنية، والآثار طويلة الأمد لأمواج تسونامي التي حدثت عام ٢٠٠٤، وزلزال جنوب آسيا الذي وقع عام ٢٠٠٥.

٦١ - وفي مجال سياسات تعزيز الطاقة والتنمية الصناعية، لا تعمل المنطقة على الاستفادة بشكل كامل من الآثار الممكنة التي توفرها مجموعة من الشراكات. وتتطلب الشراكات الفعالة نهجاً يضم أصحاب المصلحة المتعددين، ومراعاة للفروق بين الجنسين.